غزة، واستبعاد القدس، نهائياً، من هذا الموضوع.

ومع الاستعداد لبدء مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، طرح بيغن، في أيار ( مايو ) ١٩٧٩، مشروعاً للحكم الذاتي في الضفة والقطاع، أشار فيه الى انسحاب الحكم العسكري بعد تشكيل سلطة الادارة الذاتية، على أن تتولى أجهزة الأمن الاسرائيلية مسؤولية الامن الداخلي، وانسحاب قوات الجيش الاسرائيلي وتمركزها في مناطق محددة من أقاليم الحكم الذاتي، مع كفالة حق الاستيطان للاسرائيليين في تلك المناطق، وحق اسرائيل في المطالبة بفرض سيادتها عليها بعد انقضاء سنوات الحكم الذاتي الخمس[١٣].

وفي اطار هذا التصور الليكودي للحكم الذاتي، وصلت المفاوضات بين مصر واسرائيل بشأنه الى طريق مسدود، بعد فترة طويلة من المباحثات (من أيار ـ مايو ١٩٧٩ الى اذار ـ مارس ١٩٨٢)، وأغلق ملف الحكم الذاتي بعد أن أعلنت القيادة المصرية الجديدة، عقب اغتيال الرئيس انور السادات، عدم أحقية أحد في التحدث باسم الفلسطينيين[١٤]. واستمر هذا التصور، الذي طرحه بيغن، للحكم الذاتي العامل الحاكم لرؤية الليكود الى هذه المسألة بعد ذلك، وإن كان الليكود، في حملته الانتخابية، عرض لبعض التفصيلات والتعديلات الشكلية في هذا الموضوع. وأكد الليكود، في برنامجه، استعداده للتفاوض مع ممثلين عن سكان الأراضي المحتلة، وحدد شروطاً صارمة عدة يجب توافرها في هؤلاء الممثلين، منها: ألّا يكونوا على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يعترفوا باسرائيل، وأن ينبذوا الارهاب. وأشار، في حملته الانتخابية، الى ضرورة تعاون الدول العربية المجاورة في اختيار هؤلاء الممثلين[١٥].

## حزب العمل

من أهم البنود التي وردت في برنامج حزب العمل عن المشكلة الفلسطينية، ما يلي: «يتم التوصل الى حل لمصير المناطق المحتلة عبر مفاوضات سياسية، وليس بوسائل عسكرية. والشريك المفضل للمفاوضات هو حكومة الاردن مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، وستبدأ عملية التفاوض في مؤتمر دولي لا يتمتع بصلاحيات تكفل له حق فرض قرارات؛ والهدف منه التوصل الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف؛ وأن القدس الموحّدة ستبقى عاصمة اسرائيل، دون اجراء أي مفاوضات بشأنها. وسيبقى نهر الاردن حدّ اسرائيل الأمني، ولن يعبره أي جيش أجنبي. ولن يتم إخلاء المستوطنات في منطقة غور الاردن، أو تسليمها لأي سلطة أجنبية. وستكون حكومة حزب العمل على استعداد لاجراء حلول جزئية، أو مؤقتة، من حيث المضمون والفترة الزمنية، كخطوة على طريق ايجاد حل نهائي[١٦].

وهكذا طرح حزب العمل امكان التوصل الى حل وسط اقليمي، يتمّ بموجبه مقايضة بعض الأرض بالسلام[١٧]، وذلك في اطار اقتسام الاراضي المحتلة بين اسرائيل والعرب، بحيث تتخلّى اسرائيل عن قطاع غزة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية من الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية، وتحتفظ بالمناطق ذات الكثافة السكانية البسيطة، والمرتبطة بأمن اسرائيل. وتعمل من أجل ترحيل الفلسطينيين منها الى المناطق التي تمّ التنازل عنها، على أن تلحق المناطق المتنازل عنها بادارات عربية (الاردن بالنسبة الى الضفة الفلسطينية، ومصر بالنسبة الى غزة)، مع احتفاظ اسرائيل ببعض الضمانات الامنية على هذه الاراضي، مثل أن تكون هذه المناطق منزوعة السلاح، وأن يكون لاسرائيل محطات انذار مبكر وقواعد عسكرية فيها، الخ.

وعلى المستوى الاجرائي، طرح حزب العمل امكان أن تتمّ هذه العملية في ضوء تسوية نهائية